مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B) ص 1101-1146

أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في إنجاح أداء البنوك الإسلامية في قطاع غزة

"دراسة حالة البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني"

The Impact of the Application of the Islamic Monitoring Principle on the Successful Performance of the Islamic Banks of the Gaza Strip

Case Study: The Arab Islamic Bank & the Palestinian Islamic Bank in Gaza

وسيم إسماعيل الهابيل
قسم إدارة الأعمال- كلية التجارة
الجامعة الإسلامية- غزة

عماد المصري
قسم إدارة الأعمال- كلية التجارة
الجامعة الإسلامية- غزة

تاريخ الاستلام 2011/02/27 تاريخ القبول 2011/4/12

الملخص: تتناول هذه الدراسة أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة و إثرها على عمل و أداء هاذين البنكين. وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي كما طبقت الدراسة أسلوب العينة العشوائية على موظفي البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني والذين بلغ عددهم (50) موظفا. وتم تصميم استبانه لجمع البيانات كما تم استخدام الاختبارات الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع للكشف عن فحوى العلاقة بين متغيرات الدراسة من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وواضحة المعالم. و لقد خلصت الدراسة الى أن الاتصال التنظيمي و اللوائح والقوانين و البرامج المحوسبة وتوقيت العملية الرقابية المتبعة لها علاقة ذات دلالة أحصائية في أنجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك. وكان من أهم توصيات هذه الدراسة استخدام الاتصال في عملية الرقابة، وضع لوائح وقوانين من اجل استخدامها كمعايير للحكم، واستخدام الرقابة كوسيلة من اجل اكتشاف الأخطاء وتصحيحها لا من اجل تصيد الأخطاء، وتشجيع مبدأ الرقابة الذاتية بين الموظفين.

Abstract: This This study investigates the impact of the applied Islamic monitoring principle in both the Arab Islamic Bank and the Palestinian Islamic Bank in Gaza. The research aims at evaluating the impact of monitoring on the performance and work in these two banks. The analytical descriptive statistical technique was applied on the working sample consisting of 50 employees of the Arab Islamic Bank and the Palestinian Islamic Bank. A questionnaire was designed

to collect data and various statistical tests were used to test the relationships of the study variables. The study concluded that the organization communications, rules and policies, computerized programs, and the time of monitoring process influencing the success of monitoring mechanism. The study recommended to reinforce the organization communication, set clear rules and policies as basis of judging, use monitoring as a tool for diagnosing mistakes and correcting them rather than as a trap of recording mistakes, and to encourage the principles of self-monitoring among employees.

مقدمة

تعد الرقابة من أهم المواضيع التي يجب أن تتم الكتابة فيها وذلك لما لها من أهمية كبيرة فهي وسيلة الإدارة إلى متابعة التنفيذ والتحقق من أن الأنشطة تتم وفقا للخطط الموضوعة وان القرارات ستنفذ تنفيذا سليما وان الأهداف المرغوبة سوف تتحقق، كما أنها وسيلة الإدارة لكشف الانحرافات. وللرقابة مجموعة من الأنواع فمنها ما يستخدم لعلاج المشكلة قبل وقوعها ومنها ما يستخدم لعلاج المشكلة أثناء وقوع المشكلة ومنها ما يستخدم لعلاج المشكلة بعد وقوعها. وهناك نوع أخر غير موجود في الإدارة الوضعية وهو يتمثل في الرقابة الذاتية التي تميز الإدارة الإسلامية عن غيرها (بركات و الفرا، 2010).

وتعتبر الرقابة بشكل عام وظيفة من وظائف الإدارة وترتبط ارتباط وثيق بوظائف الإدارة الاخري المتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه. ولقد فضل الباحثان أن يكتبا عن الرقابة الإسلامية وذلك لعدة أسباب وهي النجاحات الكبيرة التي حققتها في عصر الرسول عليه السلام وأيضاً النجاحات التي حققتها الرقابة الإسلامية في عمل البنوك وبسبب رغبة الباحثين في تطوير أداء العمل في البنك العربي الإسلامي والبنك الإسلامي الفلسطيني ولسبب آخر– وهو الأهم – وهو آمل الباحثين أن يقوم المدراء وخاصة في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بتطبيق مفاهيم ومعايير الرقابة الإسلامية بشكل فعال من اجل أن يتم المحافظة على أموال أصحاب الودائع والملاك.

مشكلة البحث:

لقد اهتم الإسلام بعملية الرقابة بشكل كبير لما له من أهمية على العمل الإداري. و

لهذا شدد الأسلام على المسؤولية و المقصود بها تحمل نتائج الأفعال والتصرفات المتحققة فعلا وتقع في ثلاث مستويات (بحر ، وآخرون، 2009):

1. المسؤولية الذاتية:

المسؤولية عن الأفعال والتصرفات الذاتية مبدأ مهم في الرقابة فكل فرد مسئول عن أفعاله أمام الله حيث قال تعالي "كل امرئ بما كسب رهين" (سورة الطور، الآية 21).

2. المسؤولية الجماعية:

أي رقابة الجماعة على الفرد وهي تأكيد لأهمية الرقابة الخارجية (بركات و الفرا، 2010)،

حيث قال تعالي "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" (سورة التوبة، الآية 71).

3. المسؤولية الإدارية:

وتعني مسؤولية الحاكم عن رعيته فمن تولى أمر المسلمين يكون مسئولا أمام الله في شؤونهم وبالتالي فهو مسئول أمام الناس وأمام رئيسه عن المحافظة على أحكام الشريعة وحدود الله وبالتالي فإن سلطته مقيدة بتلك الأحكام وبتحقيق مصالح المسلمين حيث يقول الله تعالى "وأن احكم بينهم بما انزل الله" (سورة المائدة، الآية49).

بالأضافة للمسؤلية الذاتية، هناك مبدأ أخر للرقابة و هو التقوى والأمانة. وهذا يعني أي أن يتقي الإنسان ربه في عمله ويحاسب نفسه قبل أن يحاسبه الآخرون فهو ملزم بمراقبة الله في أعماله وبذلك يصبح آمينا على نفسه وعلى غيره ويكون آمينا على حقوق الله وحقوق الناس و يدفعه إلي ذلك إحساسه بان الله محيط به ورقيب عليه وفي هذا المعنى يقول الله تعالي " والله بما تعملون بصير" (سورة آل عمران ، الآية 156).

كما أن التوبة تعتبر من أهم المبادئ الرقابية في الإسلام وتتحقق بها مصلحة الفرد والجماعة في آن واحد وبمقتضاها اوجب الإسلام على المسلم مراجعة نفسه ومحاسبتها لتصحيح الخطأ قبل المساءلة أمام الله والناس. وفي هذا يفرض على العاملين في الدولة الإسلامية مراجعة تصرفاتهم والعمل من تلقاء أنفسهم على إلغائها أو تعديلها أو تغييرها إذا كانت خاطئة (بحر ، وآخرون، 2009). وفي هذا يقول الله تعالى "فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فأن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم" (سورة المائدة ، الآية 39).

إن الرقابة تهتم بقياس الأداء عن طريق مقارنته بالمعايير التي تم وضعها في الخطة

ثم تصحيح الانحرافات السلبية. الرقابة واجبة وضرورية لجميع الأنشطة للتأكد التام من أن العمل يسير بدقة نحو تحقيق الأهداف (بركات و الفرا، 2010). إن للرقابة دور رئيسياً، مكملا ومتكاملا مع الوظائف الإدارية الأخرى في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنظمة وفي تحديد كفاءة الإدارة في تحقيق الأهداف والنتائج المحددة مسبقاً (ناجي، 1982). ومن هنا تتجسد المشكلة في الإجابة على السؤال الرئيسي:

ما مدى أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في انجاح أداء البنوك الإسلامية في قطاع غزة؟

و تحاول الدراسة الإجابة على أسئلة ثانوية أخرى تتمثل في التالي:

ما هي الأجراءات الرقابية الإسلامية المتبعة في البنوك الإسلامية في قطاع غزة؟

ما هي العوامل التي تعزز الرقابة الذاتية لدى موظفي البنوك الإسلامية في قطاع غزة؟

ما هي العلاقة بين مبدأ الرقابة الإسلامية و تصحيح الأخطاء و المشاكل التي قد تواجها البنوك الإسلامية في قطاع غزة؟

متغيرات الدراسة:

- **المتغير التابع:**
  1. تنفيذ الرقابة في البنوك الإسلامية في قطاع غزة .
- **المتغيرات المستقلة:**
  1. الاتصال التنظيمي.
  2. اللوائح والقوانين.
  3. البرامج المحوسبة.
  4. توقيت تنفيذ العملية الرقابية.
  5. دور سلطة النقد الفلسطينية .
  6. البيئة الداخلية.

ويمكن صياغة الفرضيات الرئيسية بالشكل التالي:

1. يؤثر الاتصال التنظيمي على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).
2. تؤثر اللوائح والقوانين على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة

إحصائية ($a = 0.05$).

3. تؤثر البرامج المحوسبة على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).
4. يؤثر توقيت العملية الرقابية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).
5. يؤثر دور سلطة النقد الفلسطينية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).
6. تؤثر البيئة الداخلية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).

ويمكن توضيح فرضيات الدراسة بالشكل التالي:

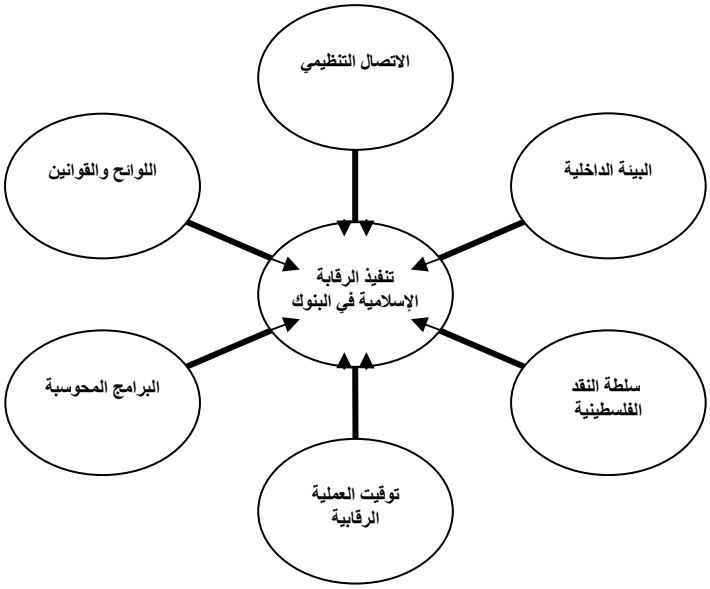

شكل رقم (1) يوضح المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المصدر: إعداد الباحثان

أهداف الدراسة:

1. التعرف على الرقابة الإسلامية وأهميتها في كشف الانحرافات وتصحيحها في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني.

2. تقديم توصيات لتطوير أداء العمل في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني .
3. تقديم توصيات لتحسين سير العمل في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني من خلال توضيح أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

أولا: بالنسبة للبنك:

1. كشف الانحرافات والأخطاء وتصحيحها واتخاذ ما يلزم لمنع حدوثها مستقبلا.
2. العمل على السير على خطة عمل البنك.
3. تقليل التكاليف التي يمكن أن يتكبدها البنك.
4. العمل على تحقيق الأهداف بأقل وقت وجهد ممكن.

ثانيا: بالنسبة للجامعة:

1. إثراء مكتبات الجامعات بالبحث في مجال لم يكتب فيه كثيرا.
2. اعتبار هذا البحث مرجع للطلاب في المراحل القادمة للاستفادة منه.
3. التزود بالعلم والمعرفة في مجال عمل البنوك.

ثالثا: بالنسبة للباحثين:

تتضح أهمية الدراسة في اعتمادها على المصادر الأولية كالإستبانة.

رابعا: بالنسبة للمجتمع:

لعلم الباحثين تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تستهدف دراسة واقع أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة.

منهجية البحث:

قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية ولأنه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة. استخدام الباحثان المصادر الثانوية والأولية في الدراسة وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والدراسات السابقة أما المصادر الأولية فشملت توزيع الاستبانة حيث اعد الباحثان استبانة خصيصا لهذا البحث و راعيا في استخدامها أن تكون من نوع الأسئلة ذات النهاية المغلقة وذلك لسهولة وسرعة الإجابة عليها من قبل العاملين في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني ولسهولة تحليلها. وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحثان بإجراء الدراسة على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة واختارا عينة من العاملين فيهما وكانت العينة غير احتمالية حيث أجريت على 50 شخص من العاملين في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني.

حدود الدراسة:

أ – الحدود الزمنية : تم إجراء هذه الدراسة في الفترة ما بين شهري يناير 2010 و أكتوبر 2010.

ب -الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة.

ج -الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تحليل علاقة بعض متغيرات تنفيذ الرقابة في البنوك الإسلامية في قطاع غزة.

محددات الدراسة:

1. الصعوبة في الحصول على المعلومات من البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وذلك نظرا لحساسية موضوع الدراسة.
2. قلة المصادر المتمثلة في الدراسات السابقة والتي تتناول هذا الموضوع.

تعريف المصطلحات:

سنتناول بشيء من الإيجاز متغيرات الدراسة والتي تمثلت في الرقابة و الاتصال التنظيمي، اللوائح والقوانين، البرامج المحوسبة، توقيت العملية الرقابية، سلطة النقد الفلسطينية و البيئة الداخلية.

* **الرقابة:** وظيفة من وظائف الإدارة تعنى بقياس و تصحيح أداء المرؤوسين لغرض التأكد من أن الأهداف و الخطط الموضوعة قد تم تحقيقها فهي وظيفة تمكن القائد من التأكد من أن ما تم مطابق لما خطط له (شبكة المحاسبين العرب، 2010). فالرقابة تشمل جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال المؤسسات للشريعة الإسلامية. فالاتصال كوظيفة رقابية يخدم خمسة أغراض هي: (حنفي، 2006)

1. توفير المعلومات الإدارية في مختلف المستويات الإدارية والضرورية لتقييم النتائج في

الوقت المناسب.

2. توفير المعلومات لإدارة المنظمة بحيث تتمكن من إدارة مختلف المواد بفاعلية.
3. تزويد الإدارة بالمعايير التي تساعد في التخطيط المستقبلي، بما في ذلك المؤثرات الخارجية التي تؤثر على منتجات الشركة وخدماتها .
4. توفير المعلومات للأطراف الخارجية ذات المصلحة في الشركة واستمرارها والتي تساعد على التوصل إلى انقطاع فعلي وواقعي وسليم من الشركة.
5. إعطاء مختلف المستويات الإدارية الإحساس الصادق عن النشاط، حيث قد لا تساعد التقارير الرسمية والمكتوبة في تحقيق ذلك.

***أنواع الرقابة:** (بحر ، وآخرون، 2009)

أولاً / الرقابة حسب الزمن:

1. **الرقابة الوقائية:** يعمل هذا النوع من الرقابة على منع حدوث الأخطاء والانحرافات، ويأخذ هذا النوع من الرقابة بالحسبان ضرورة الاستعداد لمواجهته والحيلولة دون حدوثه.
2. **الرقابة المتزامنة:** ويقصد بهذا النوع مراقبة سير العمل أولا بأول أي منذ بدايته وحتى نهايته، فنقيس الأداء الحالي ونقيمه بمقارنته مع المعايير الموضوعة لاكتشاف الانحراف أو الخطأ لحظة وقوعه والعمل على تصحيحه فورا لمنع استفحال أثره.
3. **الرقابة اللاحقة:** لا تتوقف الرقابة بمجرد إنجاز العمل، حيث يقارن هذا الإنجاز الفعلي العام مع المعايير الموضوعة سلفا في الخطة والغرض من هذا الإجراء هو رصد الانحرافات والإبلاغ عنها لمعالجتها.

ثانياً / الرقابة حسب تنظيمها: (بحر ، وآخرون، 2009)

1. **الرقابة المفاجئة:** وهو ذلك النوع من الرقابة الإدارية الذي يتم بصورة مفاجئة وبدون سابق إنذار من أجل مراقبة العمل وضبطه دون اتخاذ ترتيبات مسبقة من المدير أو الرئيس المباشر.
2. **الرقابة الدورية:** وهي التي تنفذ في كل فترة زمنية أي حسب جدول زمني منتظم حيث يتم تحديدها يوميا أو أسبوعيا أو شهريا .
3. **الرقابة المستمرة:** وتتم عن طريق المتابعة والإشراف والتقييم المستمر لأداء العمل.

ثالثاً / الرقابة حسب نوعية الانحراف: (العليات، 2006)

1. **الرقابة الإيجابية:** ويقصد بها تحديد الانحرافات الإيجابية لمعرفة أسبابها وتدعيمها ومن ثم الاستفادة منها بشكل أكثر في المستقبل.
2. **الرقابة السلبية:** ويقصد بها الكشف عن الأخطاء والانحرافات السلبية وتحديد معرفة أسبابها ومسبباتها والعمل على تصحيحها فورا واتخاذ الإجراءات لمنع تكرار حدوثها في المستقبل.

* **الاتصال التنظيمي:** عبارة عن انتقال المعلومات والأفكار بين شخصين أو أكثر (حنفي، 2006). فهي عملية توصيل الأفكار والمعلومات والحقائق من والى جمهور المنظمة (العاملين و الجمهور الخارجي) بهدف التأثير في الاتجاه الذي يضمن تأييدها وتفهمها للمنظمة (الشامي، 2001).

* **أهمية الاتصال:** (بحر، 2009)

1- أن التضخم الكبير في المنظمات والتشعب في فروعها والتنوع والتعقيد الهائل في وظائفها أدى إلى ضرورة وجود نظام متطور من العلاقات أو الاتصالات التي تمكن من الربط بين هذه الأجزاء والفروع بما يضمن للمنظمة قدرتها على أن تؤدي وظائفها بصورة فعالة.
2- إن اعتماد عملية اتخاذ القرارات، الذي يمثل المحور الأساسي الذي يقوم عليه عمل المدير في أي منظمة، على المعلومات وان نجاح أو فشل إجراء الاتصالات التي تهدف إلى الحصول على المعلومات الدقيقة.
3- تظهر أهمية الاتصال من خلال الترابط بين المنظمة الإدارية ومحيطها الخارجي لان المنظمة لا تستطيع أن تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة بها لأنها تحصل على كل مواردها من البيئة المحيطة، بالإضافة إلى أنها تقوم بتسويق منتجاتها إلى هذه البيئة وهذا كله يحتاج إلى عملية اتصال فعالة .
4- إن الوضع التنافسي بين المنظمات أدى إلى زيادة الاهتمام بعملية الاتصال حيث إن المنظمة إذا أرادت إن تكون في مقدمة المنافسين عليها أن تبقى يقظة وتحصل على جميع المعلومات التي تساعدها في ذلك وهنا تبرز أهمية التطور في عملية الاتصال التي تستطيع المنظمة أن تجريها حتى تتمكن من الحصول على المعلومات المطلوبة.

البنك: منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي وهو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار (العليات، 2006).

تأسس البنك الإسلامي العربي كشركة مساهمة عامة بتاريخ 8/1/ 1995م تحت رقم 563201011 وقد باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996، ويقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين والبالغة ثمانية فروع ومكتب (البنك الإسلامي العربي، 2010). يقدم البنك خدمات مثل النمو والإبداع والخدمات التمويلية والبنكية للأفراد والخدمات الاستثمارية.

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عمومية محدودة تحت رقم (563200922) بتاريخ 1995/12/16م بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته وحصل البنك على ترخيص سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 1997/5/15م حيث صرحت سلطة النقد الفلسطينية للبنك بمزاولة جميع الأعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2010). وقعت إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني بتاريخ 13 مايو 2005م اتفاقية مع إدارة بنك القاهرة–عمان تم بموجبها شراء صافي موجودات بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني بمبلغ وقدرة ثلاثة ملايين دولار. وفي بداية عام 2010م تم توقيع اتفاقية مع بنك الأقصى الإسلامي تم بموجبها شراء محفظة بنك الأقصى (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2010). يمارس البنك الإسلامي الفلسطيني أعماله من خلال فرعه الرئيسي في مدينة غزة وشبكة فروعه المنتشرة في مختلف المحافظات وعددها (14) فرعاً. الخدمات التي يقدمها البنك تشمل الخدمات التي يقدمها البنك للأفراد و الخدمات الاستثمارية و خدمات الشركات.

* **اللوائح والقوانين:** يعرف القانون بأنه هو الذي يضع القواعد التي تنظم سلوك الأفراد والمجتمع، وهوا الذي يخبرنا أي الأعمال مسموح بها وأيها غير مسموح بها، كما أنه ينظم فض الخلافات بين أفراد المجتمع (الفرا، 2002).

وبعد تعريف القانون يمكننا أن نوضح العلاقة مابين القانون والإدارة بشكل عام. نلاحظ أن هناك ارتباط وثيق ما بين الإدارة والكثير من القواعد القانونية التي تنظم منشأت الإعمال من حيث نشأتها وعلاقتها الداخلية والخارجية وغيرها من الأمور، وبالتالي يمكننا القول أن هذه القوانين تمثل المعايير التي تستخدمها الرقابة من أجل الحكم على الشئ إذا ما كان يسير وفق ما هو

مطلوب أم لا من أجل كشف الانحرافات وتصحيحها أو العمل على منعها قبل وقوعها. ومن بين الأمثلة على القوانين قانون الشركات، القانون التجاري، قانون البنوك وغيرها.

* **البرامج المحوسبة:** نظام المعلومات المحوسب هو ذلك النظام الذي يعتمد على المكونات المادية أي الأجهزة والمكونات البرمجية للحاسوب، في معالجة البيانات ومن ثم بث واسترجاع المعلومات.

إذا البرامج المحوسبة عبارة عن برامج يمكن إنشاءها من أجل القيام بالأعمال بشكل أكثر مرونة وسهولة فمثلاً بدلاً من أن يتم كشف الحضور والغياب للدوام على شكل أوراق وكشوفات، تتم برمجة برنامج باستخدام البطاقة يوضح عمليات الحضور والغياب وبالتالي استخدام ذلك في العملية الرقابية.

وبالتالي بناء على المثال السابق يمكننا توسيع استخدام البرامج المحوسبة في كافة منشآت الأعمال سواء كانت عامة أو خاصة من اجل تسهيل العمل، ومن اجل القيام بعملية الرقابة بشكل أسهل وغير مكلف، فمثلاُ يستطيع البنك أن يستخدم البرامج المحوسبة في أعماله فهناك خدمة الصراف الآلي التي تعمل على تسهيل العمل وتقليل التكاليف وتوضح لكل فرد ما له وما عليه من خلال وصل ورقي تخرجه الآلة المعدة لذلك. كما أن هذا البرامج يمكن استخدامها في عملية جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتقديمها للجهات المختصة من أجل معرفة سير العمل وبالتالي تكون بذلك لعبت دور كبير في عملية الرقابة.

*** سلطة النقد الفلسطينية:**

تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي في العام 1995 م كمؤسسة مستقلة، وتم استبدال هذا القرار بإصدار قانون سلطة النقد في عام 1997. وقد أنشئت سلطة النقد لتحقيق العديد من المهام الواردة في بروتوكول باريس الاقتصادي كما ورد في القانون رقم (2) للعام 1997 م . هي الهيئة المسئولة عن متابعة النظام النقدي في الدولة، يندرج تحتها الكثير من المسؤوليات من متابعة النظام النقدي و المحافظة على استقرار الأسعار ومتابعة مستويات النمو و التضخم وإصدار العملة. تقوم سلطة النقد بالمراقبة أيضا على البنوك التجارية و المؤسسات المالية، و يشرف على الإحتياطيات من العملات ومراقبة المصارف، وخدمات المدفوعات، والأبحاث والإحصاء (سلطة النقد الفلسطينية، 2010).

* **البيئة الداخلية:** وهي التي تقع داخل المنشأة ويمكن لإدارة المنشأة مراقبتها والتحكم بها

والسيطرة عليها. ومن الأمثلة عليها موارد المؤسسة المادية و الجماعات والمستويات الإدارية في المؤسسة (شاويش، 2005).

الدراسات السابقة:

1. دراسة (بركات و الفرا، 2010) بعنوان "آثر تطبيق الرقابة الإسلامية على نجاح عمل المؤسسات العامة."

وهدفت هذه الدراسة لتوضيح ما مدى أهمية الرقابة الإسلامية في نجاح عمل المؤسسات العامة. وتكلمت هذه الدراسة عن تعريف الرقابة والرقابة المالية المعاصرة كما تناولت موضوع الرقابة والرقابة المالية من الناحية الإسلامية. وزعت الاستبانة على (180) موظف من المؤسسات العامة في قطاع غزة وتمثلت توصيات هذه الدراسة في ضرورة وضع إستراتيجية تتبنى فكرة الرقابة الإسلامية والعمل على تطبيق هذه الإستراتيجية بالتدرج من خلال تطبيق خطط وبرامج يكون هدفها الرئيسي تحقيق الرقابة و ضرورة وجود هيئة تسمى بهيئة الرقابة الشرعية تكون ضمن الإدارة العليا حتى تعرض عليها المعاملات التي تقوم بها الوزارة لكي تتأكد من أنها تتم وفق أحكام الشريعة. فمثلاً فرض ضريبة على المحروقات أو الدخان أو أي أمر آخر لابد من أن يعرض على هذه الهيئة حتى يتم تطبيق هذا الأمر أو إلغائه، وأن يكون موقع هيئة الرقابة موقع استشاري وتنفيذي لا استشاري فقط حتى يتم تطبيق القرارات التي يتم اتخاذها، ضرورة العمل علي توفير المختصين الذين يجمعون بين المعرفة في الأمور الدينية والمعرفة في الأمور الإدارية، و العمل على توعية المدراء والعاملين في الوزارة بالرقابة الإسلامية من خلال عقد ندوات ومؤتمرات تتحدث عن أهمية الرقابة الإسلامية والمزايا الذي يمكن تحقيقها من وراء الرقابة الإسلامية، وتطبيق قضية الرقابة المفاجأة.

2. دراسة (الغماري، 2009) بعنوان "اثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين: دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة."

هدف هذا البحث إلى دراسة مدى وجود علاقة بين الرقابة المالية والتمويل لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة، وتحديد درجة تأثير كل المقومات الرقابية وأنظمة الضبط الداخلي والأنظمة المحاسبية والأدوات الرقابية على التمويل لتلك المؤسسات، إضافة إلى تحديد دور مؤسسات التدقيق في تشجيع التمويل وذلك من خلال تحليل وتقييم الأوضاع الرقابية لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة. ومن اجل إتمام هذا البحث فقد قام الباحثين بإعداد استبانه

لإتمام الدراسة الميدانية، حيث وزعت الاستبانة على (50) موظف من شاغلي المهام المالية في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، حيث تم من خلال هذه الاستبانة قياس الجوانب الرقابية في الجامعات ومعرفة دورها في التأثير على التمويل لتلك المؤسسات. وقد توصل البحث إلى وجود علاقة ليست بالبسيطة بين الرقابة المالية وبين التمويل لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة، حيث أن الرقابة بمقوماتها وأدواتها وأنظمتها ومؤسساتها تساهم بشكل فعال في تشجيع واستمرار التمويل لمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، وذلك على الرغم مما أثبتته الدراسة من وجود بعض مواطن الخلل والقصور في الرقابة المالية في بعض الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. وختاماً خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات منها تطوير الهياكل التنظيمية للجامعات التي تعاني من ضعف وقصور في بعض المقومات لتلك الهياكل بما يتناسب مع حجم وطبيعة عملها وبما يزيد من فعالية الرقابة المالية الداخلية في ضوء الإمكانيات المتاحة و إعطاء دور اكبر لمؤسسات التدقيق والأجهزة الرقابية والتي من شأنها المساهمة بدرجة أفضل في تطوير مؤسسات التعليم العالي.

3. دراسة (العاجز، 2008) بعنوان "دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الاموال: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسيل الأموال ومكافحتها، وذلك من خلال دراسة إجراءات التحقق من العميل و الرقابة الداخلية و التجهيزات لمكافحة عمليات غسيل الأموال و تشمل اللجان والوحدات الإدارية و التقيد بالقوانين والتشريعات الدولية وتعليمات سلطة النقد و تدريب وتأهيل الموظفين، وضوح الأدلة الإرشادية والتوجيهية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من فئة الإدارة العليا في فروع وإدارات المصارف العاملة في قطاع غزة ممثلة في مدير عام / نائب مدير عام، مدير فرع، مدير دائرة، رئيس قسم، مراقب، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات حيث تم توزيع 170 استبانة استجاب منهم 119 استبانة أي ما نسبته 70%. وخلصت الدراسة إلى أن هناك التزام من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة برفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أي معاملة مصرفية في حال عدم استيفائها لإجراءات التعرف عليه، وان المصارف تطبق إجراءات وقائية لمكافحة غسيل الأموال بصورة جيدة. كما توصلت إلى أن هناك انخفاض في الميزانية المرصودة من قبل المصارف لبرامج تدريب وتثقيف الموظفين ضد غسيل الأموال. وقد

خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها أن على المصارف تعزيز إجراءات التحقق من العميل بصرف النظر عن قيمة العملية، و مراعاة عدم عرقلة العمل بسبب متطلبات الحيطة والحذر الإضافية، وتعزيز التعاون بين سلطة النقد والمصارف في التعرف على العمليات المشبوهة و تعميق أواصر التعاون الدولي.

4. دراسة (الفرا، 2008) بعنوان "تحليل نظام التقييم المصرفي الامريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين."

وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي (CAMELS) وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر. وقد استخدم الباحثين المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة للسنوات المالية من 2004وحتى 2007 . وأظهر البحث أهمية تطبيق نظام التقييم حيث أبرز الجوانب الايجابية بتطبيق النظام وقد خلص الباحثين إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها أنه على المصارف العاملة في فلسطين، حيث يبرز دور (CAMELS) ضرورة تطبيق نظام النظام في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات، والعمل على تفعيل المكونات الأساسية التي يتيسر بها الكشف عن مواطن الضعف في كل مكون منها.

5. دراسة (حبوش، 2007) بعنوان "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة بين النظرية والتطبيق."

وهدفت هذه الدراسة لتوضيح حقيقة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وكيفية بناء ثقة الناس بجهاز الرقابة هذا. وتكلمت هذه الدراسة عن تعريف الرقابة الشرعية وأركانها وأهدافها والتنظيم الفني لها ودورها في تطوير العمل الإسلامي. وزعت الاستبانة على (110) موظف من المصارف الإسلامية في قطاع غزة وتمثلت توصيات هذه الدراسة في أن تخضع لجان الرقابة إلى الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي، وإعطاء الشخصية الاعتبارية للجان الرقابة الشرعية حتى تقوم بدورها بشكل فعال وبدون وجود عثرات أثناء التنفيذ، و إخضاع لجان الرقابة الشرعية للمعايير الدولية للمصارف الإسلامية.

6. دراسة (أبو هداف، 2006) بعنوان "دور الرقابة الشرعية في تطوير أعمال المصارف

الإسلامية في قطاع غزة."

وهدفت هذه الدراسة لدراسة الرقابة الشرعية وأهدافها ومهامها ومراحلها ودورها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي. وزعت الاستبانة على (120) موظف من المصارف الإسلامية في قطاع غزة وتمثلت توصيات هذه الدراسة في وجوب المصارف الإسلامية أن تضع خطة دقيقة للقيام بهذه الأعمال ويمكن للمصارف الاعتماد على خطط المصارف الإسلامية العالمية. كما يجب على المصارف الإسلامية تشكيل لجنة خاصة للقيام بكل عملية من العمليات التي يقوم بها البنك، والبحث عن ذوي الخبرة والكفاءة واستقطابهم حتى تستطيع القيام بالإعمال بسهولة وأمان، وإعطاء دور اكبر لهيئة الرقابة الشرعية في كل مصرف لممارسة دورها في تطوير الأعمال المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والاطلاع على جميع العمليات المصرفية الحديثة ومحاولة تطبيقها استنادا إلي قرارات هيئة الرقابة الشرعية بخصوص كل عمليه منها.

7. دراسة (أبو هداف، 2006) بعنوان "تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية: دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة."

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين، وذلك من خلال دراسة المقومات الضرورية للعمل الرقابي والمتغيرات المؤثرة فيها، والمتمثلة في توفر الاستقلال للديوان و اعتماد معايير الرقابة الدولية و توفر التدريب واكتساب الخبرة للمفتشين العاملين بالديوان و استخدام التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل واستخدام أساليب الأداء الرقابي الحكومي عند التنفيذ. وأورد الباحثين تحليلا لهذه المقومات، كما قام بجمع البيانات اللازمة واستطلاع رأي المبحوثين من فئة العاملين بالديوان، وفئة العاملين بالجهات الخاضعة للرقابة للوقوف على أرائهم بشأن مدى تأثير تلك المتغيرات. وقد استخدم الباحثين المنهج الوصفي في التحليل ووزعت الاستبانة على (100) موظف من ديوان الرقابة المالية والإدارية في قطاع غزة حيث أظهرت الدراسة ضعف مستوى تحقيق الديوان للمهام الرقابية التي أنشئ من أجلها، كما أظهرت وجود بعض مظاهر الضعف في أداء الديوان بالإضافة إلى عدم كفاية الاستقلال المالي والإداري والوظيفي للديوان والعاملين فيه. وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحثين بعض التوصيات، ومنها العمل على تحديث النصوص القانونية التي تدعم استقلال ديوان الرقابة، والعمل على اعتماد معايير الرقابة الدولية لمواكبة التقدم في أجهزة الرقابة الدولية والإقليمية.

8. دراسة (العليات، 2006) بعنوان "الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية."

وهدفت هذه الدراسة لتوضيح مفهوم المصارف الإسلامية، ونشأتها، وأهميتها، وخصائصها التي تميزها عن غيرها و مفهوم الرقابة الشرعية، وأهميتها، ومسمياتها، وحكمها، وتكييفها الفقهي والقانوني، ودور الرقابة الشرعية، واستقلاليتها، وإلزامية قراراتها، والصعوبات التي تواجهها، وإيجابياتها، والمآخذ عليها. ووزعت الاستبانة على (90) موظف من المصارف الإسلامية في قطاع غزة. وتمثلت توصيات هذه الدراسة في أن تتكون الرقابة الشرعية من قسمين قسم يهتم بالجانب النظري وأخر بالجانب العملي، وضرورة توفر صفات معينة في عضو الرقابة الشرعية ، و أن يكون كل موظف في البنك مراقبا على نفسه، وأن تتمتع الرقابة الشرعية بالاستقلالية من اجل أن تقوم بأعمالها بشكل صحيح.

9. دراسة (فصيلة، 2006) بعنوان "تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك."

وهدفت هذه الدراسة لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ودراسة الرقابة بأنواعها. ثم تطرقت إلى موضوع الرقابة الداخلية ومكوناتها ومقوماتها ودورها في تقييم أداء البنوك. وقد استخدم الباحثين المنهج الوصفي في التحليل ووزعت الاستبانة على (80) موظف من بنوك قطاع غزة وتمثلت توصيات هذه الدراسة في تحليل المعلومات، و إيصال المعلومة للموظف المتخصص بسهولة، والدقة في مراجعة المشرفين لأعمال مرؤوسيهم، و إدراك الموظف لنطاق اختصاصه.

10. دراسة (السيقلي، 2005) بعنوان "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997: دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية."

وهدفت هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف تنحصر بصورة إجمالية في تقييم مدى التزام سلطة النقد بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة المقرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1997 ، وكذلك معاييرها الأساسية المعتمدة في أكتوبر 1999 وقد استخدم البحث منهجين في الدراسة تمثل الأول بالدراسة المكتبية حيث تم خلالها دراسة وتقييم القوانين والأنظمة والتعليمات والتعميمات المعمول بها في فلسطين، ومدى توفرها كمتطلبات لتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ومعاييرها .وتمثل الأسلوب الثاني بالدراسة الميدانية، حيث تم تصميم معايير المبادئ المصرفية الفعالة كاستبانة تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة مراقبة المصارف بسلطة النقد الفلسطينية، أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل. وقد وصلت نسبة الاستبانات الصالحة للتحليل 92.9% من المجتمع الكلي للدراسة. وتشير أهم نتائج البحث الى أن البيئة القانونية المصرفية والتعليمات المصرفية في فلسطين توفر بالإجمال ظروفاً وشروطاً مناسبة لقيام سلطة النقد

الفلسطينية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ومعاييرها الأساسية . ومن الناحية العملية ظهر أن هناك التزام بشكل عام من قبل سلطة النقد في ممارستها الرقابية على المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة. وقد خلص البحث الى مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة توفير تعليمات ونصوص مصرفية قانونية واضحة تتناول النقص الذي أظهره البحث بشأن بعض معايير مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة في عمل سلطة النقد الرقابي .

11. دراسة (الكحلوت، 2004) بعنوان "مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين."

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين من خلال دراسة وتحليل مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومقوماتها ومراحل تطورها، وأقسامها المختلفة، بالإضافة إلى مدى مسؤولية المدقق عن دراسة وتقويم الرقابة الداخلية مستعينا بما تناولته الدراسات والأبحاث ومسترشدا بالتشريعات القانونية والتعليمات الصادرة عن الجهات الإشرافية ذات العلاقة، ومن ثم استخلاص بعض النتائج التي تسهم في التعرف على واقع مهنة تدقيق البنوك في فلسطين، وتقديم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين دور المدققين الخارجيين تجاه نظام الرقابة الداخلية بصورة خاصة. لقد استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي في الوصول إلى نتائج الدراسة مستعيناً بالاستبانة، والمقابلات الشخصية. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك مسئولية ملقاة على عاتق مدقق الحسابات الخارجي تجاه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

12. دراسة (كلاب، 2004) بعنوان "واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي : دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة."

هدف هذا البحث هو تحليل وتشخيص واقع الرقابة الداخلية في وزارات السلطة الفلسطينية بقطاع غزة ومدى استكمال مقوماتها الإدارية والمالية الأساسية، ومستوى تطبيق ما توفر من هذه المقومات. كما استهدف بيان أهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على المال العام وحسن استغلاله وتحسين مستوى الأداء ورفع الكفاية الإنتاجية بوزارات السلطة الفلسطينية. وقد ركز البحث على استطلاع رأي الموظفين الرقابيين العاملين بدوائر الرقابة الداخلية بوزارات

السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة باعتبارهم أكثر الفئات الوظيفية تماسا مع هذا الواقع، وقد تم ذلك من خلال تطوير استبانة لهذا الغرض .كما تم الاستعانة بالأبحاث والدراسات والتقارير الرسمية والصحفية والمقابلات الشخصية لتأكيد نتائج البحث. وقد توصل البحث إلى وجود ضعف في توفر مستوى تطبيق المقومات الأساسية للرقابة الداخلية بوزارات السلطة الفلسطينية وهو ما انعكس في ضعف نظم الرقابة الداخلية عن تحقيق الأهداف المنوطة بها، وتفشي الظواهر السلبية من تسيب مالي إداري، وتضخم وظيفي، وسوء الإدارة، وضعف الأداء لعام، وغياب الشفافية والمساءلة. كما أظهرت الدارسة وجود علاقة معنوية طردية بين مستوى توفر وتطبيق المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وبين درجة تحقيق الأهداف العامة لوزارات السلطة . وختاما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها تقوية وتدعم نظم الرقابة الداخلية بوزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بما يمكنها من تحقيق الأهداف المنوطة بها بأقصى كفاءة ممكنة.

13. دراسة وسميث وجونز (2002) بعنوان "Strengthening Internal Controls."

تناولت هذه الدراسة طرق تدعيم الرقابة الداخلية في المنظمات وأهميتها خصوصا في مجال منع وكشف الأخطاء والغش وسوء الإدارة. وقد حددت الدارسة القواعد الأساسية للرقابة الداخلية في بناء ومراجعة مقاييس ومؤشرات الأداء، مراجعة الإدارة العليا للأداء التشغيلي للوكالات والمستويات الوظيفية، الإدارة الفعالة للقوي العاملة، الرقابة على معالجة البيانات والمعلومات، الفصل بين السلطات والواجبات، التحقق من صحة المعاملات ودقة السجلات، توثيق ملائم للمعاملات ولإجراءات الرقابة الداخلية .هذا وقد بينت الدراسة أن ضعف الرقابة الداخلية من شأنه أن يترتب عليه نتائج خطيرة، أهمها الضياع من خلال الإهمال وعدم الاهتمام، والإسراف الناتج عن قصور الإجراءات والنظم والقرارات، وسوء الاستعمال من خلال المبالغة في الإجراءات، وسوء الإدارة .وانتهت الدراسة إلى أن إمكانية الغش والاحتيال تبقي موجودة، وأن البرنامج الجيد للرقابة الداخلية على الورق لا يضمن التزام الأفراد بالإجراءات الرقابية الموضوعة.

14. دراسة سوانسن (1999) بعنوان "Internal controls: Tools, not Hoops ".

يناقش هذا البحث استخدام الرقابة الداخلية كأداة إدارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويحاول تصحيح نظرة العاملين بقطاع الأعمال إلى الرقابة الداخلية بأنها أطواق أو حواجز يتعين عليهم تخطيها، وتوضيح أنها أداة إدارية تساعدهم على تنفيذ الأعمال حسب ما خطط لها وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة .وتبين هذه الدراسة أن تبعية الرقابة الداخلية إلى المدير المالي يؤدي إلى تحقيق

النظرة الخاطئة إلى الرقابة الداخلية بأنها أطواق أو حواجز يجب تخطيها .ومن هنا تأكد هذه الدراسة على أن الرقابة الداخلية هي مسئولية الإدارة العليا ويجب أن تتبع لها، وليس للمدير المالي أو أي شخص تابع للإدارة المالية بما يجعلها وسيلة وأداة إدارية نافعة وليس طوق أو حاجز.

أسلوب الدارسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف وتقييم واقع "أهمية تنفيذ الرقابة الإسلامية في نجاح عمل الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة " ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الباحثان مصدرين أساسين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحثان في معالجة الإطار النظري للبحث في مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحثان إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسية للدراسة ،التي صممت خصيصاً لهذا الغرض، و وزعت على العاملين في البنك الإسلامي العربي وبنك فلسطين الإسلامي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من العاملين في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني والمقدر عددهم ب(55) عاملا ما بين مدير و رئيس قسم و موظف، حيث قام الباحثان باستخدام طريقة العينة العشوائية، وتم توزيع 50 إستبانة على عينة الدراسة وتم الحصول على 48 إستبانة بنسبة استرداد 96 %.

أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول"أهمية تنفيذ الرقابة في نجاح عمل البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة "

تتكون إستبانة الدارسة من قسمين رئيسين وقسم فرعي هي:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (المؤهل العلمي ، الجنس ، السمة الوظيفية).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة وتتكون الإستبانة من 32 فقرة موزعة على 6 مجالات رئيسية هي:

المجال الأول : الاتصال التنظيمي ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك ويتكون من (6) فقرات.

المجال الثاني: اللوائح والقوانين ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك ويتكون من (6) فقرات.

المجال الثالث : البرامج المحوسبة ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك ويتكون من (5) فقرات.

المجال الرابع: توقيت العملية الرقابية ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك ويتكون من (5) فقرات.

المجال الخامس: البنك المركزي ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك ويتكون من (5) فقرات.

المجال السادس: البيئة الداخلية ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك ويتكون من (5) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول(1):

جدول (1): درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	لايوجد علاقة	قليل	متوسط	كبير
الدرجة	1	2	3	4

صدق الاستبيان: يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحثان بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين: عرض الباحثين الإستبانة على مجموعة من المحكمين وقد استجاب الباحثين لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي (Internal Validity):

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحثين بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ثانياً: الصدق البنائي (Structure Validity):

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

3- ثبات الإستبانة (Reliability):

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

أولاً: نتائج الاتساق الداخلي:

يوضح جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تؤثر نوعية المعلومات المنقولة على ونجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.464	*0.001
2	تؤثر وظائف الاتصال على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.713	*0.000
3	تؤثر مراحل الاتصال على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.854	*0.000
4	تؤثر مرونة عملية الاتصال على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.786	*0.000
5	يؤثر فشل عملية الاتصال على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.700	*0.000
6	تؤثر مدى مركزية او لا مركزية الاتصال على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.494	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يؤثر التزام العاملين باللوائح والقوانين على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.491	*0.000
2	يؤثر اقتناع الإدارة العليا باللوائح والقوانين على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.513	*0.000
3	يؤثر التدرج في تطبيق القوانين على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.654	*0.000
4	يؤثر مدى صرامة اللوائح والقوانين على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.667	*0.000
5	تؤثر مرونة اللوائح والقوانين على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.651	*0.000
6	يؤثر اقتناع العاملين باللوائح والقوانين على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.446	*0.001

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 = α.

يوضح جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تؤثر التكاليف التي يتحملها البنك من وراء استخدام البرامج المحوسبة على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.645	*0.000
2	تؤثر العوائد التي يحققها البنك من وراء استخدام البرامج المحوسبة على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.565	*0.000
3	تؤثر الفترة التي تستغرقها المعلومات في الوصول إلى المختصين على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.704	*0.000
4	يؤثر مدى سهولة استخدام البرامج المحوسبة على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.535	*0.000
5	يؤثر مدى تطور وكفاءة البرامج المحوسبة على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.580	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	يؤثر استخدام عملية الرقابة بشكل مفاجئ على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.345	*0.016
2	يؤثر استخدام عملية الرقابة بشكل دوري على نجاح الرقابة	0.717	*0.000

	الإسلامية بشكل عام		
3	يؤثر التزام المسئولين عن العملية الرقابية بموعد الرقابة الإسلامية على نجاح الرقابة بشكل عام	0.667	*0.000
4	يؤثر توقيت الكشف عن الانحرافات على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.719	*0.000
5	يؤثر توقيت المعلومات المستخدمة في الرقابة على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.542	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنويـــة 0.05 =α ، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (6):معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1	تؤثر سلطة النقد الفلسطينية دور في مراقبة وتوجيه العمل في البنك بشكل عام	0.574	*0.000
2	تؤثر سلطة النقد الفلسطينية دور في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني في البنك بشكل عام	0.549	*0.000
3	تلعب سلطة النقد الفلسطينية دور في تحديد نسبة السيولة في البنك بشكل عام	0.732	*0.000
4	تلعب سلطة النقد الفلسطينية دور في تحديد سعر الفائدة في البنك بشكل عام	0.627	*0.000
5	تلعب سلطة النقد الفلسطينية دور في مد البنك بأي معلومات لازمة بشكل عام	0.518	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α ، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تؤثر موارد المؤسسة المادية على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.601	*0.000
2	يؤثر موقع الرقابة في الهيكل التنظيمي على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.657	*0.000
3	يؤثر نظام المعاملات الفكري ونجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.733	*0.000
4	يؤثر مدى تجانس وتفاهم الموظفين على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.665	*0.000
5	يؤثر وجود الجماعات في البنك على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	0.607	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

ثانيا: الصدق البنائي (Structure Validity):

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة. يبين جدول (8) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05=α وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (8): معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية

م	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	الاتصال التنظيمي ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.590	*0.000
.2	اللوائح والقوانين ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.680	*0.000
.3	البرامج المحوسبة ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.595	*0.000
.4	توقيت العملية الرقابية ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.702	*0.000
.5	البنك المركزي ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.745	*0.000
.6	البيئة الداخلية ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.775	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

ثالثا : ثبات الإستبانة (Reliability):

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحثين من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient):

استخدم الباحثين طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (9).

جدول (9): يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	معامل ألفا كرونباخ
.1	الاتصال التنظيمي ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.762
.2	اللوائح والقوانين ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.741

.3	البرامج المحوسبة ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.782
.4	توقيت العملية الرقابية ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.763
.5	سلطة النقد الفلسطينية ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.739
.6	البيئة الداخلية ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك	0.739
	جميع مجالات الاستبانة	0.787

واضح من النتائج الموضحة في جدول (9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مقبولة لكل مجال وتتراوح بين (0.762 , 0.739) لكل مجال من مجالات الإستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الإستبانة كانت (0.787) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وتكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق قابلة للتوزيع. وبذلك يكون الباحثين قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

قام الباحثين بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية الغير المعلمية (Non Parametric Tests) ، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي : يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثين في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ **(Cronbach's Alpha)** لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

3- معامل ارتباط سبيرمان **(Spearman Correlation Coefficient)** لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات الغير معلمية.

4- اختبار الإشارة (**Sign Test**) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا.

*** الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:**

1- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول (10): المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم متوسط	2	4.17
بكالوريوس	38	79.17
دراسات عليا	7	14.58
غير ذلك	1	2.08
المجموع	48	100.00

يتضح من جدول (10) أن معظم عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس ونسبتهم 79.17%، وأن 4.17% من حملة درجة الدبلوم المتوسط ،وأن 14.58% من الدراسات العليا ،و2.08%غير ذلك.

2- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول (11) : الجنس

العمر	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	26	54.17
أنثى	22	45.83
المجموع	48	100.00

يبين جدول (11) أن ما نسبته 54.17% من عينة الدراسة من الذكور و45.83 % من الإناث وهذا يؤكد على أن نسبة الذكور العاملين أعلى من الإناث.

3- 3- توزيع أفراد العينة حسب السمة الوظيفية:

جدول (12): السمة الوظيفية

السمة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية %
مدير	3	6.25
رئيس قسم	10	20.83
موظف	35	72.92
المجموع	48	100.00

يتبين من جدول (12) أن ما نسبته 6.25% من عينة الدارسة من المدراء وما نسبته 20.83% من رؤساء الأقسام وما نسبته 72.92% من الموظفين.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار العلاقات تم استخدام معامل الارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط، يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات غير المعلمية.

ولاختبار الفرضيات باستخدام اختبار (Sign Test) مثلاً لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية :

الفرضية الصفرية:

اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 2.5 وهي درجة الحياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة:

متوسط درجة الإجابة لا يساوي 2.5.

إذا كانت Sig.(P-value) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى 2.5، أما إذا كانت Sig.(P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الحياد.

الفرضية الرئيسية الأولى: يؤثر الاتصال التنظيمي على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).

جدول (13): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تؤثر نوعية المعلومات المنقولة على ونجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.68	92.00	1	*0.000
.2	تؤثر وظائف الاتصال على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.50	87.50	3	*0.000
.3	تؤثر مراحل الاتصال على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.41	85.25	4	*0.000
.4	تؤثر مرونة عملية الاتصال على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.55	88.75	2	*0.000
.5	يؤثر فشل عملية الاتصال على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.35	83.75	5	*0.000
.6	تؤثر مدى مركزية او لا مركزية الاتصال على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.31	82.75	6	*0.000
	جميع فقرات المجال معاً	3.46	86.50		*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (13) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة "1 " يساوي 3.68 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي92.00%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر

هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل علـــى أن متوســـط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 ، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة "يؤثر الاتصال التنظيمي على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك."

- المتوسط الحسابي للفقرة "3" يساوي 3.41 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوســـط الحسابي النسبي85.25%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل علـــى أن متوســـط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة "يؤثر الاتصال التنظيمي على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك."
- المتوسط الحسابي للفقرة "5" يساوي 3.35 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوســـط الحسابي النسبي83.75%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل علـــى أن متوســـط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 ، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة "يؤثر الاتصال التنظيمي على نجاح تنفيذ الرقابـــة الإســـلامية فـــي البنوك.

الفرضية الرئيسية الثانية: تؤثر اللوائح والقوانين على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية فـــي البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).

جدول (14): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يؤثر التزام العاملين باللوائح والقـــوانين على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.56	89.00	1	*0.000
.2	يـــؤثر اقتنـــاع الإدارة العليـــا بـــاللوائح والقوانين على نجاح الرقابة الإســـلامية بشكل عام	3.47	86.75	2	*0.000

.3	يؤثر التدرج في تطبيق القوانين على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.36	84.00	6	*0.000
.4	يؤثر مدى صرامة اللوائح والقوانين على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.41	85.25	4	*0.000
.5	تؤثر مرونة اللوائح والقوانين على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.39	84.75	5	*0.000
.6	يؤثر اقتناع العاملين باللوائح والقوانين على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.42	85.50	3	*0.000
	جميع فقرات المحور معاً	3.43	85.75		*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (14) يمكن استخلاص ما يلي :

- المتوسط الحسابي للفقرة "2" يساوي 3.47 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي86.75%، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 ، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة "تؤثر اللوائح والقوانين على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك."
- المتوسط الحسابي للفقرة "4" يساوي 3.41 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي85.25%، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 ، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة "تؤثر اللوائح والقوانين على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك."
- المتوسط الحسابي للفقرة "6" يساوي 3.42 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي85.50%، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 ، وهذا يدل على قبول

الفرضية القائلة " تؤثر اللوائح والقوانين على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك."

الفرضية الرئيسية الثالثة: تؤثر البرامج المحوسبة على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).

جدول (15): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1-	تؤثر التكاليف التي يتحملها البنك من وراء استخدام البرامج المحوسبة على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.54	88.50	2	*0.000
2-	تؤثر العوائد التي يحققها البنك من وراء استخدام البرامج المحوسبة على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.29	82.25	5	*0.000
3-	تؤثر الفترة التي تستغرقها المعلومات في الوصول إلى المختصين على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.39	84.75	4	*0.000
4-	يؤثر مدى سهولة استخدام البرامج المحوسبة على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.43	85.75	3	*0.000
5-	يؤثر مدى تطور وكفاءة البرامج المحوسبة على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.60	90.00	1	*0.000
	جميع فقرات المجال معاً	3.45	86.25		*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (15) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة "1" يساوي 3.54 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي88.50%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط

درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 ، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة " تؤثر البرامج المحوسبة على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك."

- المتوسط الحسابي للفقرة "3" يساوي 3.39 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي84.75%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 ، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة " تؤثر البرامج المحوسبة على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك."
- المتوسط الحسابي للفقرة "4" يساوي 3.43 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي85.75%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 ، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة " تؤثر البرامج المحوسبة على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك."

الفرضية الرئيسية الرابعة: يؤثر توقيت العملية الرقابية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).

جدول (16): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1-	يؤثر استخدام عملية الرقابة بشكل مفاجئ على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.62	90.50	1	*0.000
2-	يؤثر استخدام عملية الرقابة بشكل دوري على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.56	89.00	2	*0.000
3-	يؤثر التزام المسئولين عن العملية الرقابية بموعد الرقابة الإسلامية على نجاح الرقابة بشكل عام	3.45	86.25	3	*0.000

4-	يؤثر توقيت الكشف عن الانحرافات على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.39	84.75	4	*0.000
5-	يؤثر توقيت المعلومات المستخدمة في الرقابة على نجاح عملية الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.37	84.25	5	*0.000
	جميع فقرات المجال معاً	3.48	87.00		*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (16) يمكن استخلاص ما يلي :

- المتوسط الحسابي للفقرة "2" يساوي 3.56 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي89.00%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة "4" يساوي 3.39 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي84.75%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة "5" يساوي 3.37 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي84.25%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 ، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة "يؤثر توقيت العملية الرقابية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك."

الفرضية الرئيسية الخامسة: يؤثر دور سلطة النقد الفلسطينية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).

جدول (17): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الخامس

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1-	تؤثر سلطة النقد الفلسطينية دور في مراقبة وتوجيه العمل في البنك بشكل عام	3.54	88.50	1	*0.000
2-	تؤثر سلطة النقد الفلسطينية دور في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني في البنك بشكل عام	3.35	83.75	4	*0.000
3-	تلعب سلطة النقد الفلسطينية دور في تحديد نسبة السيولة في البنك بشكل عام	3.45	86.25	3	*0.000
4-	تلعب سلطة النقد الفلسطينية دور في تحديد سعر الفائدة في البنك بشكل عام	3.33	83.25	5	*0.000
5-	تلعب سلطة النقد الفلسطينية دور في مد البنك بأي معلومات لازمة بشكل عام	3.52	88.00	2	*0.000
	جميع فقرات المجال معاً	3.44	86.00		*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (17) يمكن استخلاص ما يلي :

- المتوسط الحسابي للفقرة "1" يساوي 3.54 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي88.50%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك

موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة "3" يساوي 3.45 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي86.25%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة "5" يساوي 3.52 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي88.00%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

الفرضية الرئيسية السادسة: تؤثر البيئة الداخلية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$).

جدول (18): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال السادس

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1-	تؤثر موارد المؤسسة المادية على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.53	88.25	1	*0.000
2-	يؤثر موقع الرقابة في الهيكل التنظيمي على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.35	83.75	5	*0.000
3-	يؤثر نظام المعاملات الفكري ونجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.45	86.25	3	*0.000

4-	يؤثر مدى تجانس وتفاهم الموظفين على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.41	85.25	4	*0.000
5-	يؤثر وجود الجماعات في البنك على نجاح الرقابة الإسلامية بشكل عام	3.52	88.00	2	*0.000
	جميع فقرات المجال معاً	3.45	86.25		*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (18) يمكن استخلاص ما يلي :

- المتوسط الحسابي للفقرة "2" يساوي 3.35 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي83.75%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة "4" يساوي 3.41 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي85.25%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة "5" يساوي 3.52 (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي88.00%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 2.5 ، وهذا يدل على قبول الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة وجود الجماعات في البنك ونجاح عملية الرقابة الإسلامية، وهذا يتفق مع الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها

تم استخدام اختبار معامل الارتباط سبيرمان Spearman لاختبار الفرضيات السابقة عند مستوى دلالة 0.05 لمعرفة ما إذا كانت العلاقات متحققة أم لا .

التحقق من الفرضية الأولى: " يؤثر الاتصال التنظيمي على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$)."

الجدول (20): يوضح معامل الارتباط سبيرمان والقيمة الاحتمالية

الفرضية	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
يؤثر الاتصال التنظيمي على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك	0.590	*0.000

* العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.590 والقيمة الاحتمالية 0.000 مما يدلل على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الاتصال التنظيمي ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك عند مستوى دلالة 0.05 لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05

التحقق من الفرضية الثانية: " تؤثر اللوائح والقوانين على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$)."

الجدول (21): يوضح معامل الارتباط سبيرمان والقيمة الاحتمالية

الفرضية	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
تؤثر اللوائح والقوانين على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك	0.680	*0.000

* العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.680 والقيمة الاحتمالية 0.000 مما يدلل على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين اللوائح والقوانين ونجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنك عند مستوى دلالة 0.05 لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05

التحقق من الفرضية الثالثة: "تؤثر البرامج المحوسبة على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$)."

الجدول (22):يوضح معامل الارتباط سبيرمان والقيمة الاحتمالية

الفرضية	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
تؤثر البرامج المحوسبة على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك	0.595	*0.000

* العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.595 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدلل على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين البرامج المحوسبة ونجاح تنفيذ الرقابة في البنك عند مستوى دلالة 0.05 لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05

التحقق من الفرضية الرابعة: "يؤثر توقيت العملية الرقابية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$)."

الجدول (23): يوضح معامل الارتباط سبيرمان والقيمة الاحتمالية

الفرضية	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
يؤثر توقيت العملية الرقابية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك	0.702	*0.000

* العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.702 والقيمة الاحتمالية 0.000 مما يدلل على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين توقيت العملية الرقابية ونجاح تنفيذ الرقابة في البنك عند مستوى دلالة 0.05 لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05.

التحقق من الفرضية الخامسة: "يؤثر دور سلطة النقد الفلسطينية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$)."

الجدول (24): يوضح معامل الارتباط سبيرمان والقيمة الاحتمالية

الفرضية	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية

يؤثر دور سلطة النقد الفلسطينية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك	0.745	*0.000

* العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة0.05.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.745 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدلل على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين البنك المركزي ونجاح تنفيذ الرقابة في البنك عند مستوى دلالة 0.05 لان القيمة الاحتمالية أقل من 0.05.

التحقق من الفرضية السادسة: " تؤثر البيئة الداخلية والخارجية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك عند مستوى دلالة إحصائية ($a = 0.05$)."

الجدول (25): يوضح معامل الارتباط سبيرمان والقيمة الاحتمالية

الفرضية	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
تؤثر البيئة الداخلية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك.	0.775	*0.000

* العلاقة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة0.05.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.775 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين البيئة الداخلية ونجاح تنفيذ الرقابة في البنك عند مستوى دلالة 0.05 لان القيمة الاحتمالية أقل من 0.05.

مناقشة النتائج:

1- من جدول (13) يمكن استخلاص ما يلي: بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي86.50% ، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر المجال الأول دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على قبول الفرضية القائلة " يؤثر الاتصال التنظيمي على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك." وهذا يتفق مع الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها مثل دراسة فصيلة (2006) و دراسة السيقلي (2005) و أبو هداف (2006).

2- من جدول (14) يمكن استخلاص ما يلي: بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط

الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 85.75% ، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر المجال الثاني دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على قبول الفرضية "تؤثر اللوائح والقوانين على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك." وهذا يتفق مع الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها مثل دراسة العاجز (2008) و دراسة السيقلي (2005) و أبو هداف (2006).

3- من جدول (15) يمكن استخلاص ما يلي: بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي86.25% ، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر المجال الثاني دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على قبول الفرضية "تؤثر البرامج المحوسبة على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك." وهذا يتفق مع الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها مثل دراسة بركات و الفرا (2010) و دراسة أبو هداف (2006).

4 – من جدول (16) يمكن استخلاص ما يلي: بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي87.00% ، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر المجال الثاني دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على قبول الفرضية "يؤثر توقيت العملية الرقابية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك." وهذا يتفق مع الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها مثل دراسة فصيلة (2006) و دراسة السيقلي (2005).

5 – من جدول (17) يمكن استخلاص ما يلي: بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي86.00% ، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر المجال الثاني دال إحصائياً عند مستوى دلالة

$\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على قبول الفرضية "يؤثر دور سلطة النقد الفلسطينية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك." وهذا يتفق مع الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها مثل و دراسة السيقلي (2005) و دراسة الفرا (2008) و دراسة حبوش (2007).

6 – من جدول (18) يمكن استخلاص ما يلي: : بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال = 86.25%، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر المجال الثاني دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 2.5 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على قبول الفرضية "تؤثر البيئة الداخلية على نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك." وهذا يتفق مع الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها مثل دراسة الغماري (2009) و دراسة العاجز (2008) و دراسة أبو هداف (2006) و دراسة العليات (2006).

التوصيات:

بعد تحليل الاستبانة والحصول على النتائج خلص الباحثان إلى العديد من التوصيات:

1. على جهاز الرقابة أن يقوم بالإبلاغ الفوري عن الانحرافات.
2. استخدام الاتصال الذي يعني عملية نقل المعلومات من طرف إلى أخر في عملية الرقابة.
3. اتصاف اللوائح والقوانين بالوضوح والسهولة من أجل أن يتفهمها الجميع .
4. اتصاف اللوائح والقوانين بالمرونة من أجل مواجهة المتغيرات البيئية.
5. مشاركة العاملين في وضع اللوائح والقوانين حتى لا يتم مخالفتها من قبل العاملين.
6. استخدام الرقابة كوسيلة من أجل التحقق من أن الأمور تتم وفقا للوائح والقوانين لا من اجل تصيد الأخطاء.
7. استخدام برامج محوسبة في الرقابة يكون عائدها المادي والمعنوي اكبر من تكاليفها.
8. تطبيق قضية الرقابة المفاجئة.
9. الالتزام بالقواعد والقوانين الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

10. وضع استراتيجيات تتبني فكرة الرقابة والعمل على تطبيقها بالتدريج من خلال تطبيق خطط وبرامج تتضمنها هذه الإستراتيجية.
11. استخدام مبدأ الثواب والعقاب.
12. تشجيع مبدأ الرقابة الذاتية والذي يعني أن يراقب كل إنسان نفسه ، ولكن هذا لايعني أن نتناسى دور الرقابة الرئاسية.

المراجع

أولا / الكتب العربية:

1. الشامي لبنان ، نينو ماركو (2001). "الإدارة المبادئ الأساسية." الطبعة الأولى ، اربد ، المركز القومي للنشر.
2. الفرا ماجد ، وآخرون (2002). "الإدارة المفاهيم والممارسات." الطبعة الأولى، غزة.
3. بحر يوسف ، وآخرون (2009). "الإدارة في الإسلام." الطبعة الثانية ، غزة : مكتبة الطالب الجامعي.
4. حنفي عبد الغفار (2006). "أساسيات إدارة منظمات الإعمال الوظائف والممارسات." الإسكندرية ، دار نشر الثقافة.
5. شاويش مصطفى (2005). "إدارة الموارد البشرية." الطبعة الثالثة ، عمان ، دار الشروق للنشر ، 2005 .
6. ناجي السيد (1982). "الرقابة على الأداء."، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مطبعة عابدي.

ثانيا / الدراسات السابقة:

1. العربية:

1. أبو هداف صالح (2004). "دور الرقابة الشرعية في تطوير أعمال المصارف الإسلامية في قطاع غزة." (أطروحة بكالوريوس)،الجامعة الإسلامية.
2. أبو هداف ماجد (2006). "تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية " دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة". (أطروحة ماجستير)، الجامعة الإسلامية.
3. السيقلي محمد (2005). "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997: دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية." (أطروحة ماجستير)، الجامعة الإسلامية.
4. العاجز رنا (2008). "دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الاموال : دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة." (أطروحة ماجستير)، الجامعة الإسلامية.

5. العليات احمد (2006). "الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية" (أطروحة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية.
6. الغماري محمود (2009). "اثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين: دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة" (أطروحة ماجستير)، الجامعة الإسلامية.
7. الفرا احمد (2008). "تحليل نظام التقييم المصرفي الامريكي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي – دراسة حالة بنك فلسطين." (أطروحة ماجستير)، الجامعة الإسلامية.
8. الكحلوت خالد (2004). "مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين." (أطروحة ماجستير) الجامعة الإسلامية.
9. بركات منير ، الفرا عاهد (2010). (أثر تطبيق الرقابة الإسلامية على نجاح عمل المؤسسات العامة) (مشروع تخرج بكالوريوس) ، الجامعة الإسلامية.
10. حبوش، يوسف (2007). "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة بين النظرية والتطبيق". (مشروع تخرج بكالوريوس)،الجامعة الإسلامية 2007.
11. فضيلة، بوطورة (2006). "تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك" (أطروحة ماجستير)،جامعة محمد بوضياف.
12. كلاب سعيد (2004). "واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي : دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة." (أطروحة ماجستير) الجامعة الإسلامية.

2. الأجنبية:

1. Smith, David; Jones, Deborah, Strengthening Internal Controls, Armed Forces Comptroller, Vol. 45 Issue 3, Fall2000, p39, 3p. (Electronic Copy), http://www.butler.edu/library/ (8.4.2002).
2. Swanson, Richard W. , Internal controls: Tools, not hoops , Strategic Finance, Sep99, Vol. 81 Issue 3, p6, 4/5p. (Electronic Copy), http://www.butler.edu/library/(19.4.2002).

ثالثا / مواقع الانترنت:

1. البنك الإسلامي الفلسطيني www.bankofpalestine.com
2.) البنك الإسلامي العربي www.islamicbank.ps)
3. سلطة النقد الفلسطينية (www.pma.ps)
4. شبكة المحاسبين العرب (www.acc4arab.com)